07 NOV 1999
١٢١٢٢
شراء
مكتبة البنين
قسم الدوريات

مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد الحادي والعشرون

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

التحولات الإجتماعية ومظاهر التغير في المجتمع القطري
- دراسة تحليلية -

د. كلثم علي غانم الغانم

مدرس بقسم الإجتماع - جامعة قطر

المقدمة :

يؤكد التحليل السوسيولوجي على أن التغير الاجتماعي في معناه الشامل يضمن التغير في البناء الاجتماعي أو في نظم اجتماعية خاصة أو في العلاقات بين النظم [1] . كما إنه يرتبط ارتباطاً وثيقا بالتغيرات الثقافية، وإذا ما تأملنا واقع المجتمع القطري والمجتمعات الخليجية الأخرى ، وجدنا إنها قد تعرضت لتغيرات اجتماعية هامة في أبنيتها ونظمها الاجتماعية والثقافية ، خصوصاً في العقود الأخيرة بعد تسارع معدلات التغير الاقتصادي الاجتماعي ، نتيجة الطفرة المادية والتوسع الكبير في المشروعات التنموية المختلفة ، والتحديثات المستمرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ولقد ارتبط الاتجاه نحو التحديث بظهور النفط في المنطقة ، ولجوء الحكومات المحلية إلى توظيف العوائد النفطية في عمليات تطوير واسعة النطاق، وذلك باستخدام عناصر التحديث (كالتعليم ، ووسائل الاتصال ، والإدارة ، والتكنولوجيا) التي أدت إلى تغيرات أساسية في الأبنية الاجتماعية والثقافية ساهمت في رفع معدل التغير الاجتماعي ، حيث تشهد المنطقة الآن عملية تغير اجتماعي واقتصادي سريع . وأن اختلفت معدلات التغير ومجالاته في كل دولة على حدة - نسبياً - بسبب اختلاف

حجم ونوعية التوجه نحو التغيير ، وارتباط ذلك بحجم ونوعية العناصر (المادية والبشرية التي يتم توظيفها في مشاريع التحديث ، وكذلك ارتباطها بعوامل أخرى مثل ظروف المجتمع السياسية والإدارية ، والقوى الاجتماعية المسيطرة ونوعية توجهاتها الثقافية ، وهي مصادر التغير الداخلي ، كذلك ترتبط بحجم ونوعية التغيرات التي يتعرض لها المجتمع نتيجة عمليات الاتصال والانتشار الثقافي ، ونوعية وطبيعة ارتباطه بقوى الاقتصاد الخارجية ، وهي مصادر التغير الخارجي.

كذلك ترتبط معدلات التغير الاجتماعي واتجاهاته في المنطقة بمدى قدرة تلك المجتمعات على التكيف مع اشكال التغير الاجتماعي الثقافي المختلفة والذي يظهر من خلال بعض مظاهر التطور الحضاري التي تتفاوت نسبياً بين دول المنطقة ، فتأمل مظاهر التغير الاجتماعي في المنطقة ، يشير إلى حدوث تحولات سريعة في بعض المجالات (كالمجال الاقتصادي وأساليب المعيشة وطرق التعليم وأساليب الاتصال وبعض المظاهر الحضارية الشكلية) في حين كان التحول والتبدل بطيئاً في بعض النظم والانساق الاجتماعية ، كالبناء الطبقي الذي لم يتأثر كثيرا بأشكال الحراك الاجتماعي المهني الجديدة ، كذلك النسق القرابي الذي يستند على اشكال الأسرة الممتدة ونظام العشيرة والقبيلة كوعاء أكبر، هذا إلى جانب التغيرات البطيئة في العديد من المفاهيم الثقافية المؤثرة على حياة الأفراد ومعيشتهم وعلاقاتهم الاجتماعية .

ويشير ذلك إلى وجود تباين أو تفاوت في معدلات التغير في مجالات الحياة الاجتماعية في المنطقة ، الأمر الذي له انعكاساته السلبية على سياق التغيرات التي تطرأ على بعض النظم الاجتماعية، والاتجاهات، وانماط السلوك[٢] . ولعل مشكلة التفكك الأسري هي إحدى النتائج الأساسية المترتبة على تباين اشكال ومعدلات التغير الاجتماعي في المجتمعات الخليجية . والذي تؤكده معدلات الطلاق المرتفعة .

وفي هذا الإطار فإن من المفيد مناقشة أهم الظروف التي مهدت لعملية التغير الاجتماعي في المجتمع القطري ، والكشف عن طبيعة التحولات الاجتماعية التي مر بها المجتمع خلال عهد التحديث، وخصوصاً التحولات التي طرأت على البناء الأسري

وأهم مظاهر ذلك التغير ، والمشكلات التي تهدد وظائف النظام الأسري .

أولاً : عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع القطري :

تؤكد عملية التحليل التاريخي لظاهرة التغير الاجتماعي Social Change في المجتمع القطري إلى وجود مجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مهدت لعملية التغير الاجتماعي، وإذا كان من الصعوبة بمكان تحديد فروق ذات دلالة بين عمليات التغير التي ترجع إلى عوامل خارجية وتلك التي ترجع إلى عوامل داخلية ، بسبب التداخل بين الظروف والعوامل المختلفة ، إلا أن الشواهد التاريخية تتيح لنا تصنيف عمليات التغير تبعاً للمجالات التي بدأت فيها ، وبالنسبة للمجتمع القطري والمجتمعات الخليجية الأخرى ، فإن عملية اكتشاف النفط والبدء بتصديره كانت بمثابة نقطة البدء الأساسية لعملية التغير الاجتماعي الواسع . وبذلك فإن العوامل الاقتصادية كانت هي مفتاح التغير في المنطقة ، رافقتها فيما بعد مجموعة الظروف الأخرى التي ساهمت في توسيع دائرة ومجالات التغير الاجتماعي ، وأدت إلى حفز عملية التغير الاجتماعي والأسراع بمعدلاته، وبالنظر إلى حالة المجتمع القطري يمكن تحديد عوامل التغير الاجتماعي فيما يلي :

١- توظيف العوائد النفطية :

شكلت الموارد المالية التي وفرها تصدير النفط إلى الأسواق الخارجية أهم مصادر الدخل القومي، بعد أن كان المجتمع يفتقر إلى مصادر التمويل ، والتي كفلت له مجاراة التطور في المجتمعات الأخرى، حيث ساعدت تلك العوائد في تبنى المجتمع لمجموعة من المشاريع الهامة خصوصاً في بناء شبكة للكهرباء والماء والطرق الحديثة ، وبناء المدارس، والمستشفيات ، ثم انتقلت إلى تأسيس نظام أداري حديث، وفي مرحلة لاحقه اتجهت إلى تحديث البناء السياسي، وتنويع الأنشطة الاقتصادية . ولازالت العوائد النفطية المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي حتى الآن ، ويتضح ذلك من خلال نمو معدلات المصروفات الجارية التي ترافقت مع زيادة وتطور حجم العوائد النفطية ، فالمصروفات ارتفعت بنسبة ٣٧٪ خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٧ وهي الفترة التي شهدت

ارتفاع اسعار النفط، ولقد بلغ الانفاق العام للدولة في عام ١٩٧٠ (٣ر٤٩٠) مليون ريال وقفز إلى (٩٤ر٤٨٩ر١٤) ألف مليون ريال في عام ١٩٧٥، ثم إلى (٩٤ر٨٨٤ر٣٠) ألف مليون ريال في عام ١٩٨٠[٣] ، وانخفضت إلى (٢٧ر٢٨١ر٢٧) ألف مليون ريال في عام ١٩٨٤، ثم إلى (٥٢ر٦٤١ر٨) ألف في عام ١٩٩١[٤] . ولقد تم استثمار الجزء الأكبر من منها في تمويل مشروعات الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية .

وساعدت المشاريع السابقة في إحداث تغيرات هيكلية ونوعية في البنية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم نقل المجتمع خلال فترة بسيطة من مجتمع بسيط تتركز أنشطته الاقتصادية على صيد اللؤلؤ ورعي الإبل والماشية ، ويتشكل بناؤه الاجتماعي من عدة قبائل تربطها علاقات قرابة ونسب إلى مجتمع مركب يعايش نمطاً من التحضر السريع . ظهر ذلك من خلال التحولات الاجتماعية التي طرأت على البناء السكاني ، نتيجة تدفق أعداد كبيرة من الوافدين إلى البلاد بهدف العمل في الأنشطة الاقتصادية المزدهرة ، وتعقد البناء المهني ، نتيجة تنوع الأنشطة الاقتصادية ، وتحسن مستويات المعيشة، وبالتالي ارتفاع نسبة الاستهلاك وتغير انماطه . وهي التغيرات التي أثرت على بناء ووظيفة النظم الاجتماعية المختلفة .

٢- انتشار التعليم :

إذا كان التعليم الرسمي وغير الرسمي هو أداة المجتمعات في نقل التراث الاجتماعي المتراكم إلى الاجيال الجديدة ، وأحد الوسائل التي تدعم الاستمرار ، فإن نمو المعرفة في جانب آخر تعد أحد العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي، في العصر الحديث في جميع المجتمعات ، واحد مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمعات الحديثة فنشر التعليم يتيح حدوث تغيرات في الاتجاهات ويساعد على تنوع المعايير والتكيف مع عناصر ثقافة مختلفة وانماط جديدة من أساليب العمل والسلوك .

وبالنسبة للمجتمع القطري فإن نشرالتعليم كان أحد وسائل التحديث ومن أهم مظاهرة في نفس الوقت . فلقد بدأ في تطبيق نظام للتعليم الرسمي بمراحله التعليمية

الثلاث منذ بدء مرحلة التحديث ، وارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس من ١٨٥٣١ طالباً وطالبة في عام ١٩٧٠ إلى ٥٩٠٠٥ طالبا وطالبة في عام ١٩٨٩[٥] . وأرتفع عدد طلاب جامعة قطر من ١١٧٢ طالبا وطالبة في عام ١٩٨٠ إلى ٤١٦٩ طالبا وطالبة عام ١٩٨٩[٦] . ولقد بلغت نسبة الأمية ٦٦٪ من اجمالي السكان في عام ١٩٧٠ ، ثم هبطت إلى ٤ر٢٢٪ في عام ١٩٨٦م، ثم إلى ٣ر١٥٪ في عام ١٩٩٧، ويلاحظ أن نسبة الأمية بين السكان من القطريين قد انخفضت من ٢٣٪ حسب تعداد عام ١٩٨٦ إلى ٦ر١٣٪ حسب تعداد عام ١٩٩٧ . كما يلاحظ أن نسبة الأمية ترتفع بين الإناث أكثر من الذكور ، حيث بلغت نسبة الأميات ٤ر١٨٪ من مجموع الإناث ، في مقابل ٧ر٨٪ من الذكور من القطريين حسب بيانات تعداد عام ١٩٩٧ [٧]، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عن الذكور بتأخر البدء ببرامج محو أمية النساء، التي بدأ بتطبيقها في عام ١٩٧٥ في حين بدأ برنامج تعليم الكبار (من الذكور) منذ منتصف الخمسينيات . الأمر الذي يشير إلى تفاوت زمني بين برامج التنمية الموجهة للرجل والمرأة في المجتمع القطري.

وقد كان لتسارع برامج تحديث وتطور النظام التعليمي الذي بدأ بافتتاح جامعة قطر ، دور كبير في تغيير الاتجاهات والقيم بشكل عام، نحو العديد من القضايا مثل العمل والتعليم وعمل المرأة وحجم الأسرة والزواج ... إلخ . وبالفعل فإن التعليم يعد من أهم مظاهر التغير الاجتماعي الذي حدث في المجتمع القطري ، وأهم العوامل التي أدت إلى تغير أوضاع المرأة القطرية والمرأة في المنطقة بشكل عام والذي ساهم في تعديل وتغيير الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها ، سواء على مستوى الأسرة مثل مشاركتها في الدخل نتيجة خروجها للعمل ، وفي اتخاذ القرارات داخل الأسرة بسبب دور التعليم في تغيير وتعديل الاتجاهات نحو وضع ودور المرأة في الأسرة وعلي دورها وفرصتها في الحصول على مراكز اجتماعية أفضل بسبب فرص الحصول على مستويات تعليم مرتفعة ، وبالتالي الحصول على مستويات وظيفية أعلى .

٤- انتشار وسائل الاتصال الحديثة :

تعد عملية انتشار وسائل الاتصال الجماهيرية (كالإذاعة والتلفزيون والصحف ، والمواصلات كالبريد والهاتف والطرق المرصوفة الحديثة ووسائل النقل. . . إلخ) أحد العوامل الهامة في تسريع اكتساب المجتمعات التقليدية خصائص المجتمعات الحديثة ، حيث تعتبر وسيلة لنقل الأفكار والسلوكيات الجديدة ، وبالتالي فهي أحد عوامل التغير الاجتماعي، وتكتسب أهمية أكبر في الدول التي تلجأ إلى تطبيق استراتيجية للتغير الاجتماعي الموجه ؟ والتي تخضع فيها وسائل الاتصال للتحكم من قبل السلطة السياسية . ونلاحظ أن المجتمع القطري قد تعامل في خلال فترة زمنية قصيرة مع شتى وسائل الاتصال المرئية والمسموعة، بالاضافة إلى توفر عامل السفر إلى الخارج والاحتكاك مع ثقافة مجتمعات متنوعة . وهذا الانفتاح المكثف والسريع والشامل للمجتمع القطري على العالم الخارجي كان من السرعة ، بحيث لم يمتلك المجتمع الوقت الكافي لعملية الهضم والاستبدال الثقافي ، الذي قد يحدث بصورة تدريجية في مجتمعات أخرى [٨] .

٥- تكوين المجتمع الحضري :

إن التحول إلى الحياة في المدن علامة لظاهرة واحدة ، هي الزيادة في متوسط الكثافة وحاجة الأفراد لوضع أنفسهم في اتصال دائم مع بعضهم البعض، في حين أن العكس يحدث بالنسبة للنمط الانقسامي . فالمدن لاتوجد بالنسبة للمجتمعات الانقسامية البسيطة . وبفضل عدد وسرعة وسائل الاتصال وتقليص الفجوة التي تفصل الأجزاء الاجتماعية تزيد الكثافة المجتمعية ، ويصبح العقد الاجتماعي بين الناس أكثر قوة [٩] . وبالنسبة لمجتمعات الخليج فإن ازدهار النشاط الاقتصادي المتمثل في تجارة اللؤلؤ كان عاملاً حاسماً في ظهور التجمعات الحضرية في العصر الحديث لمنطقة الخليج ، والتي كانت بمثابة مرحلة انتقالية للمجتمع من حالة البداوة إلى مرحلة التحضر الكامل في الآونة الأخيرة، مع الوضع في الاعتبار عامل اكتشاف النفط، كعامل أدى إلى ما يشبه الثورة الحضرية [١٠] . وبالنسبة للمجتمع القطري فإن مدينة الدوحة قد تعرضت لتغيرات سريعة من ناحية معدل النمو الحضري أو عدد سكان الحضر ، ومن الناحية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية ، خصوصاً بعد تدفق

الهجرات الوافدة إلى المجتمع ، والتي ساهمت في تحول البناء السكاني ، وتعقد البناء الحضري، وتنوع أصوله الثقافية والعرقية . ومن مظاهر التحول الحضري لمدينة الدوحة، النمو المساحي للمدينة وتنوع اشكال وانماط المساكن ، وظهور المراكز التجارية والثقافية والترفيهية ، والفنادق ، ودور الصحف ، والمكتبات ... إلخ.

ونتوصل من التحليلات السابقة لعوامل التغير الاجتماعي في المجتمع القطري، إلى أن عامل توظيف العوائد النفطية ، يعتبر العامل أو المتغير المستقل بالنسبة لعملية التغير الاجتماعي التي يشهدها المجتمع القطري، والذي ترتبت عليه تغيرات تابعة في النظم والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالتركيب الطبقي الحضري، وبالبناء السياسي، وبالانساق الثقافية العامة ، وبالأنظمة الاجتماعية الأصغر حجماً والتي تشكل جوهر البناء الاجتماعي كالنظام الأسري والعلاقات الأسرية . ويشير التفسير التاريخي للظروف المرتبطة بتوظيف العوائد النفطية إلى ارتباط العامل الأساسي في عملية التغير الاجتماعي والتكنولوجي في مجتمعات أخرى (ارتباط الانتاج النفطي وعوائده بالسوق الدولية) الأمر الذي يستدل منه على أن مصدر التغير الاجتماعي في قطر وباقي دول المنطقة يرتبط في الجزء الأكبر منه بعوامل خارجية . وأن المتغيرات أو العوامل الأخرى المتداخلة تشكل في مجموعها المتغيرات التابعة، والتي شكلت أهم مظاهر أو ملامح التغير الاجتماعي في المنطقة .

ولقد كان للتطورات السابقة دور في تغير شبكة الأدوار الاجتماعية أو مجموعة الالتزامات التي على الفرد أن يؤديها، ولعل أهمهما تغير الأدوار الأسرية ، نتيجة الاستقلال الاقتصادي المرتبط بتغير الأدوار المهنية ومستويات التأهيل ، ونتيجة تغير اشكال الأسرة من الأسرة الممتدة إلى نظام الأسرة النووية، هذا بالاضافة إلى تنوع العلاقات الاجتماعية، وانماط التفاعل الاجتماعي على مستوى الجماعات الأولية، والجماعات الثانوية من خلال علاقات العمل ، واماكن الترفيه ... إلخ . وصاحبت مجموعة التغيرات في الأدوار الاجتماعية وانماط التفاعل، مشكلات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل ظاهرة جنوح الاحداث ، وتناول المسكرات والمخدرات ، ظهور مشكلات نفسية مرتبطة بالصراع الثقافي ، وصراع الاجيال ، هذا بالإضافة إلى

ظهور أشكال من التفكك الاجتماعي برز في ارتفاع معدلات الطلاق وما يترتب عليه من مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية . وهي ظاهرة تشير في احيان كثيرة إلى عجز النظم الاجتماعية عن التكيف مع التحولات الاجتماعية السريعة. والتي يمكن إيجازها في التغيرات الأساسية التي مست المجالات التالية :

أ - تحول البناء السكاني : والذي يعد إتساع القاعدة السكانية ، وارتفاع نسبة الشباب في المجتمع، وانخفاض نسبة الإناث تجاه الذكور، وتعدد الأصول العرقية ، والمرتبطة جميعها بأنماط وحجم الهجرة الوافدة، أهم مظاهر ذلك التحول .

ب - تعقد البناء الحضري وتغير أساليب الحياة نتيجة ذلك .

جـ - تغير البناء المهني : والذي يشكل تغير الانماط والتخصصات المهنية ومتطلباتها من المهارة بعد أن أصبح يضم سلماً متنوعا من المهن ، أهم مظاهر ذلك التحول .

د - تغير الانساق القيمية : ويعد تغير الانماط الاستهلاكية وانتشار التعليم ووسائل الاتصال الحديثة، أهم مصادر تغير اتجاهات الأفراد نحو العمل والتعليم ومكانة المرأة .

هـ - تغير بناء ووظائف الأسرة : ويعد تغير حجم الأسرة واستقلالها اقتصاديا ، وتغير أساليب التنشئة الاجتماعية الوالدية نتيجة التعليم وتنوع مصادر القيم الثقافية ، أهم مظاهر ذلك التغير.

ومن ذلك يلاحظ أن معظم جوانب المجتمع قد تعرضت للتغير، سواء في البناء أو في الدور أو الوظيفة أو في العلاقات. الأمر الذي يؤكد على أن عملية التغير الاجتماعي هي ظاهرة اجتماعية عامة في المجتمع القطري. ومع ذلك يجب عدم إغفال تباين أو تفاوت حجم واتجاهات ومعدل أو سرعة التغير بين المجالات المختلفة . فإذا كان التغير في المجالات الاقتصادية أكثر سرعة واقلها عرضة لظاهرة عدم التكيف مع متطلبات التغير سواء في البناء أو في الوظيفة أو في العلاقات ، فإن عملية التغير في المجالات الاجتماعية ، كانت أقل سرعة وأكثر عرضة للمشكلات المترتبة على سوء التكيف أو عدم القدرة على التلاؤم مع متطلبات التغير السريعة في المجالات الأخرى، سواء اكان ذلك في البناء الذي ظهر من خلال التحولات التي طرأت على الأنظمة

الاجتماعية مثل اشكال التدرج الاجتماعي، وأساليب التنشئة الاجتماعية ، وانساق القيم والنظام القبلي (القائم على شبكة العلاقات القرابية) الأمر الذي ترتب عليه انماط جديدة من العلاقات ، واشكال التفاعل الاجتماعي ومجموعة من الأدوار الجديدة التي تستند إلى اشكال من التنظيمات الاجتماعية المتحولة .

وتعد ظاهرة تباين أو تفاوت معدلات واتجاهات التغير بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، وبينها وبين الأنظمة الاقتصادية ، أهم مظاهر التغير الاجتماعي السريع غير المخطط ، الأمر الذي أدى إلى اختلال اداء تلك الانظمة لوظائفها الاجتماعية ، وكذلك أدى إلى عدم تناغم التحولات البنائية بشكل عام في المرحلة الانتقالية .

ولقد ارتبط ارتفاع معدلات الطلاق بعجز الانظمة الاجتماعية عن التكيف مع متطلبات التغيير السريعة في المرحلة الانتقالية ، حيث نجد أن نسبة الطلاق تبلغ ٢٨٪ من حالات الزواج في عام ١٩٩٥م [١١] . الأمر الذي يشير إلى وجود ظاهرة اجتماعية تشكل احد المظاهر غير الصحية . ومن هذا المنطلق فإن هدف الدراسة قد تحدد في محاولة تناول أهم التغيرات التي طرأت على النظام الأسري سواء من حيث البناء أو الوظيفة أو نمط العلاقات السائدة فيه، ومن ثم دراسة أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري، والكشف عن النتائج المترتبة على الأفراد والمجتمع نتيجة تفكك الأسرة .

ثانياً . التغيرات في النظام الأسري في المجتمع القطري :

إذا كان التغير الاجتماعي يعني في أحد معانية التغير في النظم الاجتماعية والعلاقات بين النظم، فإن التغير في النظام الأسري والعلاقات الاجتماعية هو أحد أهم جوانب التغير الاجتماعي، الذي أصاب المجتمع القطري بعد التطورات والتحولات في البنية الاجتماعية الاقتصادية التي رافقت عمليات التحديث المستمرة وتشكل البناء الحضري [١٢] .

فبعد ارتفاع مستويات المعيشة وتغير انماط المعيشة والسكني، وتغير الأدوار الاقتصادية، والأوضاع الاجتماعية ورموز المكانة وإتساع قاعدة التعليم، وانفتاح

المجتمع على ثقافة المجتمعات الأخرى، وتدفق الهجرة الوافدة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، نجد أن الأسرة الخليجية بشكل عام والأسرة في المجتمع القطري بشكل خاص قد تعرضت لتحولات أساسية في البناء والوظيفة . خصوصاً وأن بناء الأسرة قبل اكتشاف النفط كان يشهد نمطاً مستقراً وتقليدياً يتمثل في نظام الأسرة الممتدة التي تتميز بكونها أسرة تضم ثلاثة أجيال الاجداد والآباء والاحفاد، وتتوفر بها وصاية اقتصادية بسبب شيوع نمط الملكية الجمعية ، والوصاية على مستوى الأدوار الأسرية ، والسلوكيات ، والتي يتولاها في الغالب رب الأسرة أو كبير العائلة مثل الجد وفي بعض الحالات شيخ القبيلة .

وبسبب قوة نسق العلاقات القرابية داخل الأسرة الممتدة ، والتي تنعكس على شبكة العلاقات الاجتماعية بشكل عام ، نجد أن الانماط السلوكية متجانسة إلى حد كبير ، ويزداد الشعور بالأمن الجماعي والمشاركة ، وتقل حدة المشكلات الأسرية . إلا إنه وبعد التحولات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع القطري بدأ النظام الأسري في المجتمع القطري بالتحول ، حيث واجهت الأسرة القطرية مجموعة من المتغيرات في الحجم والبناء والوظيفة والتي تمثلت في تقلص حجم الاسرة وتغير الأدوار الأسرية وخروج المرأة للعمل . فبالنسبة للتغيرات التي طرأت على حجم الأسرة ، فإن ذلك يظهر من خلال انتشار ظاهرة الأسرة النووية أو الزواجية المكونة من الزوجين والأبناء ، وتعيش في مسكن منفصل، الأمر الذي أدى إلى صغر حجم الأسرة بعد انفصالها عن باقي أفراد العائلة الممتدة مكانيا، ثم اقتصاديا بعد توفر مصادر للدخل لكل فرد بعيدا عن سلطة الأسرة الممتدة من خلال العمل بالوظائف المدنية، الأمر الذي ساعد على استقلال الأسرة الزواجية ماديا، ومكانيا بعد التخلي عن نظام وحدة المعيشة House Hold الذي كان يتميز بسكن مجموعة من الأسر في مسكن واحد كبير تتكون من الاجداد والوالدين والأبناء المتزوجين . ولقد بدأ انتشار السكن المنفصل بعد توسع سياسة الرعاية الاجتماعية لتشمل المساعدة في بناء المسكن وتقديم قروض البناء للموظفين وذوي الدخل المحدود .

حيث أدى الاستقلال الاقتصادي والفيزيقي إلى تغيرات أساسية سواء في شكل

الأسرة أو في الأدوار الأسرية، والذي أدى إلى ضعف دور الأسرة الممتدة في التأثير على القرارات داخل الأسرة الزواجية، بعد أن تضاءلت سلطة رئيس الأسرة الجد أو الأب أو الجدة والوالدة والعمات، وقل بالتالي الاعتماد على الاقارب وخصوصاً في عملية التنشئة الممتدة في دعم الأسرة الزواجية مادياً ومعنوياً.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن للتعليم والعمل في أدوار مهنية جديدة وفرها نظام العمل الحديث، دوراً كبيراً في تغير أنماط التفكير والسلوك بين أجيال الاجداد و الآباء وبين الأبناء في مجالات كثيرة منها، كيفية تربية وتنشئة الأبناء، وطرق الاختيار في الزواج ، حيث بدأ الاهتمام بأهمية التكافؤ في الزواج بعد أن كانت الفتاة تجبر في السابق على الزواج بمن يكبرها في السن ويجبر الفتى والفتاة على الزواج من أبناء العم أو الاقارب، عندما كان كبار السن يسيطرون على عملية الاختيار في ظل نظام الأسرة الممتدة، وقد كان ذلك يتم في الغالب في سن مبكرة للأولاد، حيث يتم الاتفاق على تزويجهم منذ الايام الأولى لولادتهم. وقد تحدث خلافات عندما يخل أحد الأطراف بالاتفاق، وحالياً فإن هناك مؤشرات على زيادة فرص الجنسين في الاختيار ، وأن كانت هذه الفرص أعلى عند الذكور من الإناث[١٣]، الا أنه بعد حصول المرأة على حقها في التعليم وزيادة فرص خروجها للعمل ، واستقلالها اقتصاديا، وتقلص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينها وبين الرجل، ازدادت فرص المرأة في اتخاذ القرارات بالنسبة لاختيار شريك الحياة وبالنسبة لأدوارها الأسرية بشكل عام . ومن ذلك فإن تعليم المرأة يعد بالفعل أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع القطري.

ومع ذلك لا تزال هناك قيود وعقبات تحول أو تحد من فرص الاختيار عند الزواج في المجتمع القطري، نتيجة مجموعة من العوامل لعل أهمها ، عدم وجود فرص للتعارف قبل الزواج وارتفاع تكاليف الزواج الأمر الذي أجبر الآباء على الزواج من الأقارب[١٤] يؤكد على تأثر القيم المرتبطة بالزواج بالقوالب الثقافية السائدة في هذا المجال ، مثل رفض الاختلاط بين الجنسين ، وكذلك تأثير الآباء على الأبناء في اختيار شريك الحياة ، كذلك تأثر عملية الاختيار ببعض المظاهر الاجتماعية المرتبطة برموز المكانة الاقتصادية الاجتماعية التي ساهمت في ارتفاع تكاليف الزواج .

وبسبب التحولات السابقة نجد أن الأسرة في المجتمع القطري تشهد تغيرات في الوظائف التي تؤديها، فبعد ان كانت مسئولية الأسرة إعالة جميع الأفراد الصغار والكبار، نجد أن تطور فرص التعليم وفرص العمل وأرتفاع مستويات المعيشة، ساعد على أن يقوم معظم الأفراد بأعالة أنفسهم، الأمر الذي ساهم في زيادة فرص الاستقلال الاقتصادي بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء، خصوصًا بعد أن ارتفعت معدلات دخول المرأة إلى سوق العمل من ٧ر٩٪ في عام ١٩٨٦م إلى ٥ر١٣٪ في عام ١٩٩٧م، وتشكل القطريات ٠ر٢٤٪ من مجموعة قوة العمل القطرية خلال نفس العام [١٥]. وساعد ذلك على تغيير الأدوار الأسرية. وتقلصت وظيفة الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية لتصبح مسئولية الوالدين المباشرين نتيجة زيادة رغبة الأباء في عدم تدخل باقي أفراد الأسرة في تربية الأبناء، الأمر الذي يشير إلى تغير في المفهومات المرتبطة بعملية التنشئة الاجتماعية وأدى إلى زيادة حدة الصراع بين الاجيال المثقفة أو المتعلمة، والاجيال التي لم تحصل على أي نوع من التعليم داخل الأسرة حول طرق وأساليب التربية.

وبفضل التطورات التي طرأت على بناء الأسرة ووظائفها في المجتمع القطري، ظهرت تغيرات في بعض المفاهيم المرتبطة بالزواج والطلاق وتعدد الزوجات والسن المناسب للزواج وتكاليف الزواج. .إلخ. هذا بالاضافة إلى سهولة التحلل من الروابط الزوجية، والتي من مظاهرها سهولة الاقدام على الطلاق. واذا كان ارتفاع نسبة الطلاق يعد أهم المظاهر السلبية في المجتمعات التي تتعرض للتغير الاجتماعي السريع، بسبب المشكلات التي تترتب عليه، فإن المجتمع القطري يشهد بالفعل ظهور مشكلة الطلاق في الوقت الحالي كنتيجة للتغيرات والتطورات العامة في البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية التي تم شرحها، والتي تؤكدها الاحصاءات العامة والرسمية لعدد حالات الطلاق. هذا بالإضافة إلى بروز ظواهر جديدة على المجتمع مثل جنوح الأحداث الذي تكشف الحالات المسجلة إلى انها ظاهرة ترتبط بظروف أسرية مضطربة كتعدد الزوجات أو وجود انفصال بين الأبوين في صورة طلاق أو سفر أو

الزواج بأخرى[١٦] . وكذلك دخول اطراف أخرى في عملية تربية الأبناء كظاهرة الخدم والمربيات .

وفي ضوء الشرح السابق لعملية التغير الاجتماعي بوصفها إحدى العمليات الأساسية في تغير البيئة الحضرية في المجتمع القطري، يمكن القول بأن الأسرة الحضرية الحديثة قد أصبحت أحد النظم الاجتماعية الأكثر تأثراً بالتحولات الاجتماعية التي حملتها رياح التغيير التي حملتها الوفرة وسياسات الرفاهية الاجتماعية، والتي أدت إلى جملة من التغيرات التي اصابت بنية الأسرة ووظائفها وأدوارها وعلاقاتها ، وواجهت الأسرة الحضرية بذلك مجموعة من المشكلات التي تمس تماسكها ووجودها، وأدوراها في التشنئة الاجتماعية، ووظيفتها في استقرار الأفراد وتلبية احتياجاتهم النفسية .

قائمة المراجع

(١) انظر : محمد الجوهري وآخرون : التغير الاجتماعي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٦٥.

(٢) ولقد اكد كل من وليم اوجبرن ونيمكوف على دور عدم تزامن التغير في جوانب الثقافة بالنسبة للدول النامية في ظهور العديد من مشكلات عدم التكيف . فالثقافة ليست لديها القدرة دائماً على مواكبة التغيرات في المجال الاقتصادي، الأمرالذي يؤدي إلى حدوث فجوة ثقافية بين التغيرات التكنولوجية السريعة وما يرتبط بها من أنظمة العمل ، في مقابل استمرار أو تباطؤ التغير في مجال القيم والمعتقدات أو الإطار الثقافي للمجتمع . انظر المرجع التالي :

W.Ogburn, M.Nikmkoff : Ahand Book of Sociology, Routledg and Kegan Poul, London, 1964.

(٣) انظر :

Zuhair Ahmed Nafi : Economic and Social Development in Qatar, Frances Pinter (Publisher) London, 1983, p.44.

(٤) انظر : وزارة الاقتصاد والتجارة : العرض الاقتصادي السنوي، الاعوام ، ١٩٨٥، ١٩٩٢، دولة قطر.

(٥) انظر : وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي ، الدوحة ، ١٩٩٠.

(٦) انظر : جامعة قطر التقرير الإحصائي السنوي للعام الجامعي ٨٨-١٩٨٩م ، الدوحة ، ص ٣٥-٣٦.

(٧) تم استخراج النسب المئوية من بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦م والتعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧م.

(٨) انظر : فاروق إسماعيل ، علي ليله وآخرون : الخارطة الاجتماعية لمدينة الدوحة - دراسة انثروبولوجية . اصدارات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٩٣، ص ٤١١.

(٩) انظر :

Anthony Giddens : Emile Durkheim-Selected Writings, Cambridge Press, 1983.

(١٠) انظر : كلثم الغانم : المجتمع القطري من الغوص إلى التحضر .دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة، ط٢، ١٩٩٧م، ص٩٥.

(١١) انظر : النشرة السنوية لاحصاءات الزواج والطلاق التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء بدولة قطر لعام ١٩٩٥م.

(١٢) أظهرت نتائج دراسة ميدانية لنمط التحضر في المجتمع القطري إلى أن الأسرة كنظام قد تأثرت بمجموعة من المتغيرات من أهمها المستوى التعليمي، والمهنة ، والدخل ، ومكان الاقامة ، وهي المتغيرات التي لها دور كبير في التغير البنائي للأسرة وارتباطها الوثيق بعملية التحضر

السائدة في المجتمع القطري . انظر : محمود الكردي وآخرون : الدوحة: المدينة الدولة،١٩٨٥، ص ١٠٤- ص١٠٥.

(١٣) انظر : نتائج الدراسة الميدانية التي اجراها كل من السيد الحسيني وجهينة العيسى حول الاتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطري، حولية كلية الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد الثالث ، الدوحة ، ١٩٨١.

(١٤) انظر : الدراسة السابقة ، جدول رقم (٧) ، ص ٥٠ .

(١٥) انظر : الجهاز المركزي للاحصاء ، دولة قطر ، التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٦، و١٩٩٧.

(١٦) انظر : كشوف قسم شرطة الأحداث ، وزارة الداخلية، دولة قطر، احصاءات الاعوام ٩٥-٩٦-١٩٩٧م.